Scientific Creation

pioneers Magazine

Magazine Periodical – Scientific - Court

Means publishing of research studies and scientific articles

Published By: Global Board for Training and Consultancies SDN 8HD
Printed By: perniagaan Rita, (KDN):048250
Address: No 12&14 Jalan 12/10 Taman Koperasi polisFasa 168100
Kuala lumpur Tel: 03-61882648

SPECIAL EDITION

قراءة في كتاب

المعرفة في الإسلام (مصادرها ومجالاتها)

تأليف د. عبد اللّه محمد القرني

إعداد

دكتورة . أسماء بركات

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ..... أما بعد

لقد ظهرت الكتابات المعنية بالدراسات المعرفية في الإسلام خلال الآونة الأخيرة، فهي متنوعة في مناهجها ومشاربها ومجالاتها، وظهر كتاب المعرفة في الإسلام للدكتور عبد الله محمد القرني حفظه الله بارزاً في هذا المجال، كدراسة علمية فكرية تقعيدية تعنى بمناهج المعرفة وتطبيقاتها الاعتقادية على المنهج السلفي الأصيل، كان له أثر ملموس في الدراسات التي أعدت لاحقا في نفس المجال وكذلك الدراسات الاعتقادية ذات الطابع المنهجي، فهي بالفعل مثال يحتذى، أضافت إلى المكتبة السلفية أنموذجا فريدا في مجال الدراسات الاعتقادية التخصصية.

ويعد الكتاب في الأصل أطروحة علمية نال بها المؤلف درجة الدكتوراه من قسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، وطبع الكتاب وتم نشره عدة مرات أولها طبعة دار عالم الفوائد عام ١٤١٩هـ وتقع في ٥٩٨ص، ثم الطبعة الثانية والثالثة والرابعة في مركز التأصيل ؛ عام : ١٤٣٦هـ وتقع في ٥٨٣ص.

أولاً: أهمية الكتاب :

يعد كتاب المعرفة في الإسلام لمؤلفه د. عبد الله القرني حفظه الله، بحثا مفتاحيا في حقيقة مصادر التلقي في الدين الإسلامي، من جهة بيان الوسائل المعرفية التي يتم بها تحقيق التلقي، فقدم المؤلف بالكشف عنها خدمة جليلة للتفقه في قضايا الاستدلال العقدي من الوسائل والمصدر والمجال فكرا وتطبيقا.

وأوضح فيه بيان ثري لنفي أصول البدع الاعتقادية التي عمت مناهج المخالفين على تعدد مناهجهم الكلامية والفلسفية، بسبب اللبس والغموض الذي ساد منهجهم في مأخذ حقائق الاستدلال فهو بحق نفع عميم ودراسة مباركة للدفاع عن العقيدة الإسلامية من الانحراف في التلقي والتطبيق.

فقد أعطي خلاصة فكرية لفقه المعرفة والعلم بالعقيدة الصحيحة الأثرية كما فهمها السلف الصالح وتلقوها عن النبي صلى الله عليه وسلم، نقية قريبة وذلك بالكشف عن الوسائل السليمة التي تمكن من تحصيلها بعيدا عن أوضار البدع والضلالات.

وأبرز فيه منهجا قويما لبيان مآخذ العلم بالمسالك المحققة للمعرفة الصحيحة والعلم النقي المفيد في تعميق حقائق الإيمان وترسيخ مفاهيمه في المعتقد الإسلامي دون وقوع في المحدثات المهلكة والبدع كما ظهر في فكر علماء المتكلمين وكبار الفلاسفة المنتسبين وغلاة الصوفية وغيرهم. فقد أجمل فيه المؤلف طرائق المعرفة في الإسلام بإرجاعها إلى أصولها من جهة المصدرية حيث قرر دلالتها على الدين الإسلامي ببرهنة حقائقها من ثلاث جهات : المعرفة من جهة الوحي، والمعرفة من جهة الفطرة، والمعرفة من جهة العقل.

ولهذا قسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب كيما يتم الكشف عن المعرفة ببيان أنواعها وتأصيل مسلكها وتطبيقاتها، وتنقيتها من الشبه والظنون المخالفة لمنهج الإتباع السلفي المعصوم، فظهرت في هذا الكتاب القراءة الواعية والفهم الثاقب لما قدمه السلف من جهود مبرزة في التعريف بمصادر التلقي والذب عنها بنفي ماعلق بها من مفاهيم ضالة نجم عنها انحراف خطير ظهر في العديد من البدع والضلالات في مجالي المعتقد ومتعلقها من أصول التشريع الإسلامي.

ويعد هذا التأصيل المنتقى من مصادر الوحي المعصوم الذي اعتنى عناية قصوى ببيان مفهوم المعرفة في الإسلام ومجالاتها هو جوهر هذه الرسالة ومكمن الإبداع فيها، فإن مناقشة آراء المخالفين ونقد نظرياتهم على تنوعهم مطلب مهم لكنه يبدو غير كاف إذا عرض دون جهد بارز في التأصيل.

وقد أشار الباحث وفقه الله إلى هذه الأهمية وأجلاها في مقدمة الكتاب كأجود ما يكون البيان، يقول : " مما يستوجب تأصيل المعرفة في الإسلام أن الغالب على ما أصبح يعرف بأسلمة المعرفة وأسلمة العلوم هو الاهتمام بالجانب النقدي للمذاهب والنظريات المخالفة .

مع أهمية هذا الجانب؛ إلا أنه لا يمكن أن يحقق الهدف منه ما لم يؤسس على تصور متكامل لطبيعة المعرفة في الإسلام ومصادرها ومجالاتها . إذ أنه لا يكفي الاعتراض الجزئي على مذاهب ونظريات لها أصولها وأهدافها، بل لابد قبل ذلك من التأصيل للمعرفة في الإسلام . ومواجهة تلك المذاهب بتصور متكامل هو الأساس والشرط الضروري للنقد التفصيلي "[1] .

وقد اتضح جهد المؤلف حفظه الله بارزا في مناقشة الآراء المخالفة والتصورات الفكرية الخاطئة في مجالات المعرفة على تنوعها، حيث العرض المقعد لمحل الاشتباه والضلال في تلك المذاهب على تنوعها والنقد الموضوعي المؤصل الذي به يتم الكشف عما تضمنته تلك النظريات من مصادمات للثوابت الشرعية في مجالات المعرفة المتنوعة.

وقد حقق هذا المطلب هدفا ساميا في الدفاع عن مجالات المعرفة ومناهج الاستدلال في الإسلام حفظ لها أصالتها ورد عنها ما علق بها من شبه كلامية أو فلسفية دخيلة، يقول المؤلف في هذه الأهمية :" ومما يستوجب تأصيل المعرفة ومنهج الاستدلال في الإسلام ما حصل من الانحراف في الفكر الإسلامي نتيجة الخلاف حول

[1] ص:٨.

مصدر التلقي، وما نشأ عن ذلك من إحداث مناهج بدعية في الاستدلال معارضة لمنهج الاستدلال في الإسلام، بفعل اتجاهات مختلفة، يمكن إجمالها في ثلاث اتجاهات؛ هي الاتجاه الفلسفي، والاتجاه الكلامي والاتجاه الصوفي "[1].

ولا يخفى أن الاتجاه النقدي له أثر ملموس على صعيد الفكر الإسلامي في دفع الفتن والتضليل الذي دخل ضمنا من تأثر بعض الإسلاميين بتلك المذاهب والآراء دون وعي كاف لحقيقة المخالفة وأثرها على المنهج والتطبيق .

ثانيا / منهج الكتاب وأهم موضوعاته :

يقوم منهج المؤلف في عرض ومعالجة مواضيع الكتاب على ثلاثة أسس :"يتعلق أولها بالكشف عن مستند الضرورة لمصادر المعرفة في الإسلام، وأما الثاني فيتعلق بالاستدلال لمجالات المعرفة في الإسلام، وأما الثالث فيتعلق بالنقد الإجمالي للمخالفين في ذلك كله " [2].

ومعتمد الكشف عن مستند الضرورة لمصادر المعرفة في الإسلام، بيان المقدمات الضرورية التي تستند إليها المعرفة، بحيث يتبين مع ذلك كفايتها في الدلالة فيستدل بها ولا يستدل عليها. فيكون العلم بمصادر المعرفة في الإسلام حينئذ هو مقتضى هذه المقدمات الضرورية. فيظهر متعلق ذلك من الاستدلال لمجالات المعرفة في الإسلام إذ هو لازم الكشف عن وجه الضرورة في معرفية المصادر في كافة المجالات مع العناية بالأدلة الشرعية وبيان وجه دلالتها في تحقيق هذا الأساس.

---

[1] ص : ٦.

[2] ص: ٩.

أما الأساس الثالث وهو النقد الإجمالي للمخالفين في ذلك كله، فيهدف إلى نقد الأصول التي تقوم عليها المناهج المخالفة في مصادر المعرفة ومجالاتها مع عدم الخوض في تفاصيل تلك المناهج حتى يتبين الهدف الأساس من الرسالة وهو تقرير مصادر المعرفة ومجالاتها [1] .

وظهر التوفيق في إخراج الرسالة وفق منهجية علمية مؤصلة التزم فيها الباحث أصول البحث العلمي إلى جانب ما ألزم به نفسه في مقدمة الكتاب.

وقد بدأ المؤلف الدراسة بمقدمة وتمهيد وقسمها إلى ثلاثة أبواب، شمل كل باب عدة فصول، بيانها على النحو الآتي:

الباب الأول : الوحي: حقيقته وثبوته ومجالاته

جاء هذا الباب في أربعة فصول: تناول فيها المؤلف؛ حقيقة الوحي وإمكانه، ودلائل ثبوته، وما يختص به الوحي من المعارف والعلاقة بين العقل والنقل.

وخلاصة هذا الباب:

١. تعريف الوحي، مع بيان الأصول الإيمانية التي يقوم عليها حقيقة الوحي ومناقشة شبه المتكلمين من المذهب الأشعري وما فيها من قصور.

٢. بيان لأسباب الخلاف الحاصل بإرجاعها إلى سببين رئيسين؛ أحدهما التزام المذهب الأشعري في فهم حقيقة الوحي حيث التقصير في إثبات ما يقوم عليه الوحي من صفة الكلام الثابتة لله تبارك وتعالى بما عرف عندهم بالكلام النفسي، والثاني غلو في مقابل ذلك التفريط لإثبات مقام التكليم في تلقي الأنبياء للوحي عن الله تعالى بكل صوره وأشكاله.

[1] انظر :ص:١٢.

٣. تعريف الإلهام وبيان الفرق بينه وبين الكلام في الوحي، وتفصيل القول في حجيته ومكانته التشريعية.

٤. مناقشة آراء منكري الوحي؛ بالكشف عن دوافعهم الذاتية في تكذيبهم وجحدهم.

٥. بيان الأدلة العقلية للنبوة التي يثبت معها الوحي وتدل على صدق النبي فيما جاء به، وتقوم معها الحجة على الجميع، والتي تعود إلى : تضمن الوحي لأدلة ثبوته، ودلالة المعجزات على النبوة . ودلالة أحوال النبي وما اتصف به على نبوته.

٦. الكشف عن خصائص الوحي المعرفية؛ ببيان أنواع المعارف الدينية التي يختص بتبليغها الوحي فلا ثبوت لها إلا بطريقه ؛ وهي علوم الغيب المحض وحقائق التشريع الإلهي .

٧. تحرير ضوابط العلاقة بين العقل والنقل، وتأصيلها وفق قواعد أهل السنة والجماعة ببيان الشمولية المعرفية للدين الإسلامي على المسائل والدلائل، حيث تنتفي شبهة التعارض بين العقل والنقل أصلا بتحقيق مبدأ التسليم للنصوص الشرعية وبيان موافقتها للقواعد العقلية السليمة .

٨. إبطال اصول المخالفين في تحرير العلاقة بين العقل والنقل، وما يلزم عنها من شبه التأويل والتفويض.

الباب الثاني : المعرفة الفطرية ومجالاتها

احتوى هذا الباب على ثلاثة فصول: بحث فيها المؤلف؛ فطرية معرفة الله وتوحيده، وفطرية التحسين والتقبيح، وفطرية المبادئ الأولية.

ويمكن تلخيص ما جاء في هذا الباب على هذا النحو:

١. إظهار لمكانة المعارف الفطرية في الدلالة على أصول الإيمان والتوحيد من جهة المنهج والتطبيق بالكشف عن أصلها النفسي في القوى الطبيعية الركيزة في نفس الإنسان، لمعرفة الله تعالى وتوحيده.

٢. بيان لحقيقة الدلالة الفطرية في باب معرفة الله تعالى وتوحيده من خلال الأدلة الثابتة من القرآن والسنة على جهة الشرح والبيان للمأخذ الاستدلالي على جهة التفصيل.

٣ . عرض أهم الشبه الكلامية من آراء المعتزلة والأشاعرة، التي تقدح في مكانة الاستدلال بالفطرة على معرفة الله والإيمان به، لإيجابهم النظر العقلي وحصر إمكان المعرفة بطريقه والرد على هذا الاشتباه وما وقعوا فيه من التناقض من جهة أصولهم المنهجية ونتائجها المعتبرة لديهم.

٤. إبراز لأصالة المعرفة الفطرية في الأحكام التشريعية ؛من جهة معتمدها النفسي الفطري ومأخذها الأستدلالي من قواعد الشريعة .

٥. الكشف عن حجية دلالة التحسين والتقبيح الفطرية من خلال الأدلة التفصيلية الثابتة، مما يبرز مكانة المعرفة الفطرية في موافقة حكم الشرع في التحسين والتقبيح، مع عرض شبه الأشاعرة المخالفة والرد عليها.

٦. ايضاح العلاقة بين الغريزة العقلية والمبادئ الأولية الفطرية تلازما وتطابقا؛ في تأصيل بديع لحجية المبادئ الأولية واعتمادها في الحجاج العقلي؛ وهي المقدمات الضرورية التي يقف الاستدلال عندها فيستدل بها ولا يستدل لها.

٧. إعادة المبادئ الأولية إلى مبدأين أساسيين وهما: مبدأ عدم التناقض، ومبدأ السببية . وأنه لابد من إثبات كونهما ضرورة أولية لصحة الحجاج العقلي الذي يمتنع معه التسلسل الممتنع والدور الممتنع، بحيث تنتهي إليها المقدمات النظرية .

٨. مناقشة موقف الحسيين في إنكارهم لحجية المبادئ الأولية من جهة العقل بإرجاعها للحس فقط. وإظهار ما لديهم من تناقض في الزعم بحجية المبادئ الأولية مع نفي مأخذها العقلي، وهذا بعرض ما لديهم من أدلة والرد عليها.

الباب الثالث : في مقومات المعرفة العقلية ومجالاتها.

وقد اشتمل هذا الباب على تمهيد وأربعة فصول: الفصل الأول؛ طبيعة الإدراك الحسي، الفصل الثاني؛ التجريد العقلي للكليات، الفصل الثالث؛ الأساس العقلي للاستقراء، الفصل الرابع؛ الاستدلال العقلي على الغيبيات.

ويمكن تلخيص هذا الباب فيما يلي :

١. تعريف العقل أولا، والكشف عن خصائصه الغريزية ومتعلقاته وتطبيقاته الحسية والمعنوية والغيبية.

٢. بيان طبيعة الإدراك الحسي، من أنها فطرية تقتضي معرفيتها الحكم بالمحسوس مباشرة مع تحقق الشروط وانتفاء الموانع. وهذا لا يمنع من تعدد مجالات المعرفة العقلية وعدم حصر العلم بطريقها، والتفريق بينها بحسب متعلقاتها من المصادر المتنوعة.

٣. كون المعرفة العقلية الناجمة عن الحس قوة حقيقية ثابتة فطرية، فهذا يعني نفي الشك عن وسائلها من الحواس مع السلامة وإثبات خاصية الدلالة المباشرة للواقع الخارجي مع نفي الواسطة الدلالية. ومع هذا تبقى دليلا على العلم بالواقع الخارجي لا يدل انتفاؤها على انتفائه.

٤. نقد مقدمة الشكاك في زعمهم الفصل بين الأشياء الخارجية والمعطيات الحسية، ببيان مخالفته للحقيقة إذ الإدراك المعرفي الناجم عن الحس ما هو إلا تحصيل انطباعات حسية تنجم عنها صورة ذهنية كاشفة فقط.

٥. نقد مقدمتهم في نفي حجية الاستدلال الحسي على الأشياء لكونه غير مباشر، ببيان خطأ المقدمة الأولى التي بنيت عليها هذه المقدمة وببيان عدم إمكانية الشك في وجود الأشياء أو الحاجة الى الاستدلال عليها.

٦. الكشف عن مجال المعرفة العقلية في إدراك الكليات الناجم عن التصور العقلي للمدرك الحسي بخاصية التجريد على درجتين؛ الأولى تجريد الجزئيات الخارجة إلى صور عقلية مطابقة لواقعها، الثانية ؛ تصور عقلي للقدر المشترك بين الجزئيات وهو مرحلة التجريد للكليات.

٧. نقد موقف الواقعيين من الكليات الذين يشترطون وجودا حقيقيا للكليات خارجا عن الذهن، لعدم التفريق بين الوجود الذهني والوجود الخارجي أمثال افلاطون وارسطو وبيان حقيقة مذهبهم والفروق بينها وأساس الخلل في منهجهم في موافقتهم الشكاك في نفي الدلالة الضرورية وطلب الاستدلال على المبادئ والمسلمات مع مخالفتهم في أصل المذهب.

٨. نقد أساس التعريف بالحد في المنطق الأرسطي، فالمعرفة بحقائق الأشياء عند ارسطو كلية استدلالية ليست ضرورية لابد فيها من تحديد الذاتيات دون العرضيات. فأبرز مكن الخطأ في الفروقات الثلاث التي اعتمدها ارسطو في التفريق بين صفات الأشياء الذاتية والعرضية، لصحة التعريف .

٩. بيان موقف الاسميين واشباههم من أصحاب الوضعية المنطقية في مقابل الواقعيين من المعنى الكلي المجرد وتوجيه النقد له، حيث اعتقدوا نفي المعاني الكلية في الذهن وقدموا لذلك أدلة غايتها الاعتماد على نفي إمكان تحققها في الواقع الخارجي. والصحيح التوسط بين الموقفين بإثبات المعاني الكلية في الأذهان لا في الأعيان.

١٠. توضيح الأساس العقلي للاستقراء، بالبحث عن حقيقته من خلال تعريفه وما يقوم عليه من إثبات علاقة المسبب بالسبب وعلاقة السبب بالمسبب.

١٢. بيان مبدأ السببية بتعريفه وبيان أوليته الدلالية من كونه مبدأ عقليا ضروريا، وبيان وجه ذلك وما يقتضيه من حقائق في التصديق لا تقبل الشك.

١٣. مناقشة مذهب هيوم، في نفي السببية وكونها ضرورة، ومبناه من نفي العلية للحادث، وإمكان الفصل بين مفهوم الحدوث والعلية، ونقد مذهب جون ستيوارت مل في نفي استناد السببية للعقل وأنها ناتج الاستقراء

التابع للتجربة والملاحظة. ونقد مذهب أصحاب الوضعية المنطقية؛ في دعواهم أن مبدأ السببية يعترف به لمجرد الحاجة إليه.

١٤. توضيح قانون الاطراد وبيان مستنده من ضرورة التلازم بين الأسباب والمسببات والكشف عن أساس الحكم بأنها ضرورة من أنها مبنية على إثبات خصائص الأشياء الذاتية ومالها من تأثير فهي ذات طبيعة تجريبية؛ محكومة بضرورة عقلية بعدية فالاطراد يتحقق ابتداء بين الأسباب والمسببات.

١٥. نقد المذاهب الفلسفية في تحديد أساس الاطراد بأنه ضرورة عقلية قبلية لإمكان تصور نقيضه ونقد موقف التجريبين من قانون الاضطراد لإنكارهم الضرورة العقلية بناء على قولهم أن الحواس هي المصدر الوحيد للمعرفة، ونقد أصحاب الوضعية المنطقية في نفيهم قطعية الاطراد إلى ترجيح الاحتمال.

١٦. نقد موقف الأشاعرة من قانون الاطراد في حصرهم الإيمان بمبدأ السببية في أفعال الله تعالى دون المخلوقات. ومناقشة أصولهم الكلامية في ذلك.

١٧. توضيح الاستدلال العقلي على الغيبيات. والكشف عن مجاله في الغيب المعقول الذي يصح الاستدلال له بالعقل لتوقف العلم به عليه دون الغيب المحض الذي لا مجال للعقل في الاستدلال له.

١٨. توضيح حقيقة الدلالة العقلية من أنها كاشفة لمعقولية الغيب لا مؤسسة لها بإدراك العلاقة بين الأثر المحسوس ولازمه الغيبي، بناء على إثبات مبدأ السببية.

١٩. مناقشة دعاوى فلسفية في نفي دلالة العقل على الغيب، مذهب الحسيين. ومذهب كانت، ومذهب أصحاب الوضعية المنطقية .

٢٠. بيان دلالة العقل على المسائل الغيبية ببيان وجه تلك الدلالة، وتقييدها بدلالة النصوص، وذلك في مسائل دلالة العقل على وجود الله، ودلالة العقل على وحدانية الله، ودلالة العقل على صفات الله، ودلالة العقل على البعث والجزاء.

****